مركز دراسات المجتمع المدني
CIVITAS INSTITUTE

المؤتمر السنوي الـــ(12)

حال المجتمع المدني الفلسطيني في ظل المتغيرات

التحديات والرهانات الوطنية والدولية

ورقة عمل بعنوان:

تداعيات جائحة كورونا على أوضاع النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غـزة

إعداد/ أ. تغريد جمعة

باحثة وناشطة نسوية

غـــزة – 29 ديسمبر 2020م

This conference is carried by CIVITAS & STS through SIDA funding via OPC, as part of its long-term project "Civil Society Strengthening in Palestine".

The views and content expressed in this publication are the sole responsibility of the partners (CIVITAS & STS), and do not necessarily reflect the views of SIDA or OPC.

OLOF PALME INTERNATIONAL CENTER

Socialdemokrater för tro och solidaritet

Sida

ورقة عمل بعنوان:

"تداعيات جائحة كورونا على أوضاع النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غـزة"

إعداد: أ. تغريد جمعة

مقدمة:

لا يمكن فصل أوضاع ومشكلات النساء خلال جائحة كورونا (كوفيد19) عن أوضاعها قبل الجائحة، فهي، إلى حدٍ كبير، تمثل تفاقماً للأوضاع السابقة، التي ناضلت ولا زالت تناضل لتغييرها، خاصة ما يتعلق بإقصاء النساء عن مواقع صنع القرار، والشراكة الحقيقة في إدارة الشأن العام، والعنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل غياب القوانين التي توفر الحماية للنساء، أو وجود ضمانات لتطبيق القوانين–على علاتها– بشكل عادل من قبل جهات تنفيذ القانون عندما يتعلق الأمر بالنساء، بتجردٍ تام عن المعايير الشخصية المستمدة من الثقافة الأبوية السائدة التي تقوم على التمييز ضد النساء، إضافةً إلى الارتفاع الحاد لمعدلات البطالة في أوساط النساء مقارنة بالذكور، وغيرها من مظاهر التمييز المبني على النوع الاجتماعي.

تشير التقارير والإحصاءات الوطنية إلى أن جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات طوارئ قد ألحقت ضرراً بالغاً بالمجتمع الفلسطيني بكل فئاته، ولكن تداعياتها على النساء كانت أشدَ وطأةً، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، ويؤكد ذلك العديد من المؤشرات التي تضمنتها تلك التقارير والإحصاءات، مثل: ارتفاع الفجوة في معدلات البطالة بين النساء مقارنةً بالذكور، في ظل غياب برامج ضمان اجتماعي تحمي الحقوق القانونية للنساء، والتوزيع الغير عادل للمساعدات الاجتماعية، وتزايد نسبة العنف الأسري المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء، بما في ذلك جرائم قتل النساء، وزيادة أعباء الرعاية الاجتماعية الغير مدفوعة الأجر في ظل ظروف العزل المنزلي، وغياب منظور النوع الاجتماعي أثناء وضع السياسات الحكومية لمواجهة تداعيات كورونا، وكذلك تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، ويشمل ذلك خدمات الأمومة والطفولة، والصحة الإنجابية، والخدمات الإرشادية الاجتماعية والنفسية.

ويضاف إلى ما سبق التداعيات الناجمة عن الانقسام الفلسطيني، والتي حالت دون تبني خطة طوارئ وطنية لمواجهة تداعيات تفشي الوباء، بما يحقق العدالة في توزيع الموارد والخدمات، مما ساهم في تفاقم أوضاع النساء، وبخاصة في قطاع غـزة الذي يعيش تحت الحصار الإسرائيلي منذ سنواتٍ طويلة، ويشهد نقصاً خطيراً في الموارد والمستلزمات الضرورية لمواجهة الوباء، وارتفاعاً خطيراً في معدلات الفقر والبطالة.

كما ساهمت سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مفاقمة المشكلات التي تواجه النساء، من خلال التحكم في المعابر، وفرض قيودٍ على إدخال المساعدات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الوباء، وتقييد أو منع التحويلات الطبية للنساء، وبشكلٍ خاصٍ مريضات السرطان، ومنع السلطة الفلسطينية من تقديم الخدمات لسكان القدس، وتقييد عملها في المناطق (C)، وغيرها من الممارسات التي تخالف التزامات إسرائيل كقوة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، وتركت أثراً بالغاً على أوضاع المرأة الفلسطينية.

تُعنَى هذه الورقة بتسليط الضوء على تداعيات تفشي وباء كورونا على المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غـزة، من خلال تناول عدة مؤشرات، وهي: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة النساء في عملية التخطيط وصنع السياسات العامة لمواجهة الوباء، ومشاركتها في لجان الطوارئ الوطنية والمحلية، ومدى مراعاة السياسات والإجراءات للنوع الاجتماعي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

إعلان حالة الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة

أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً بإعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية، في الخامس من أذار/مارس 2020، لمواجهة خطر فايروس كورونا وتفشيه، بعد اكتشاف سبعة مصابين في مدينة بيت لحم، وأعقب ذلك إصدار ستة مراسيم رئاسية بتمديد حالة الطوارئ. أما في قطاع غزة، الذي تحكمه حركة "حماس"، فقد اتخذت السلطات الحكومية إجراءاتٍ لحجر العائدين عبر المعابر، إلى أن تأكد تفشي الوباء داخل المجتمع، في الرابع والعشرين من أب/أغسطس 2020، حيث أُعلنت حالة الطوارئ وتم اتخاذ تدابير وقائية شبيهة بالإجراءات المتخذة في الضفة الغربية.

وقد تضمنت إجراءات الطوارئ إغلاقَ المرافق والمنشآت العامة والخاصة، وفرضَ قيودٍ صارمةٍ على حركة السكان، وقد كان لهذه الإجراءات تداعياتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ خطيرةٍ على المجتمع الفلسطيني، حيث تعطلت عجلة الاقتصاد، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل زيادة النفقات الشهرية للسلطة الفلسطينية بمعدل 14 مليون دولار شهريا، كنفقاتٍ طارئةٍ لمواجهة تداعيات كورونا. وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة حدة الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وتراجع قدرتها على الاستجابة الفاعلة لتداعيات تفشي الوباء، وأهمها أزمة أموال المقاصة، وتراجع التمويل الدولي في السنوات الأخيرة، وضعف المساعدات الدولية الطارئة لمواجهة تفشي الوباء وتداعياته، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي الخانق لقطاع غزة، وفرض القيود على إدخال المساعدات والمستلزمات الطبية، مما أدى إلى استنزاف النظام الصحي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة غير مسبوقة.

أظهرت الدراسات أن **جائحة كورنا** كان لها تأثيرات خاصة ومختلفة على أوضاع النساء في المجتمع الفلسطيني. وقد أدى إقصاء النساء عن المشاركة في وضع السياسات وخطط الطوارئ لمواجهة الجائحة وتداعياتها، إلى افتقاد هذه السياسات **لمنظور النوع الاجتماعي**، وانعكس هذا الأمر على نسبة مشاركتهن في لجان الطوارئ الوطنية والمحلية، والتي كانت ضعيفة وشكلية غالبا، وكذلك على نوع الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية، التي لم تراعِ الاحتياجات الخاصة بالنساء، مما أدى إلى إضافة أعباء جديدة للأعباء والمشكلات التي تواجهها النساء. ويؤكد ذلك العديد من المؤشرات الدالة على أوضاع النساء في المجتمع الفلسطيني، في ظل جائحة كورونا، وأبرزها التالية:

أولا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

1. **نسبة المشاركة في القوى العاملة:** تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بالضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 2019، بلغت 44.3%، بواقع 69.9% للذكور مقابل 18.1% للإناث. وفي ظل جائحة كورونا، تراجعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)، إلى 17%، في

الربع الأول 2020، و15%، في الربع الثاني 2020، علماً بأن نسبة مشاركة الذكور تراجعت من 68% إلى 61% خلال نفس الفترة.

كما وصلت نسبة النساء خارج القوى العاملة، بسبب القيام بأعمال المنزل، في الربع الثاني من العام 2020، إلى 62.3%، بواقع 66.3% في الضفة و55.8% قطاع غزة. وهذا يعد مؤشراً على تزايد أعباء الرعاية المنزلية الغير مدفوعة الأجر على النساء، منذ سريان تدابير الطوارئ، بنسبة بلغت 68٪.

2. **معدل البطالة:** بلغ معدل البطالة المنقح في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 2019، 25.3%، بنسبة 41.2% بين الإناث مقابل 21.3% بين الذكور. وارتفع معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة إلى حوالي 27%، في الربع الثاني 2020، مع وجود فجوة بواقع 41% بين الإناث و23% بين الذكور.
3. **القطاعات الاقتصادية:** بلغ عدد النساء العاملات في القطاع الخاص 109 ألف امرأة، يشكلن 68% من إجمالي النساء العاملات، مقابل حوالي 1,000 امرأة يعملن في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات بنسبة 0.6%.

وقد أظهرت بيانات العام 2019 أن عدد النساء المستخدمات بأجر في القطاع الخاص حوالي 72,600، بنسبة 59%، وتتركز معظمهن في نشاط التعليم بنسبة 40%، و15% في نشاط الصحة، بينما شكلت نسبة **صاحبات الأعمال 4%** فقط، وتركزن أيضاً في نشاط التعليم بنسبة 33%، وبلغت نسبة العاملات لحسابهن الخاص 17% وتركزن في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 27%.

ويعتبر **نشاط الخدمات** هو المشغل الأكبر للمُستَخدَمات بأجرٍ في القطاع الخاص، بنسبة 75.1%، في العام 2019، يليه نشاط المطاعم والفنادق والتجارة بنسبة 12.2%، والصناعة بنسبة 7.8%. وتتوزع باقي المُستَخدَمات بأجر على أنشطة البناء والزراعة والنقل والتخزين.

ولقد أثرت جائحة كورونا على سبل عيش النساء بشكل أكبر، حيث بلغت نسبة النساء اللاتي فقدن دخلهن في ظل كورونا نحو 76% من إجمالي العاملات. وتأثر عمل نحو **95%** من النساء اللواتي اللواتي يقدن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بسبب جائحة كورونا، وتشمل القطاعات الأكثر تضرراً المنتجات الغذائية بنسبة 26%، والتطريز 20%، إضافة إلى نشاط صالونات التجميل ورياض الأطفال.

4. **الحصول على الحقوق القانونية في سوق العمل:** تشير معطيات الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن حوالي 48% فقط من النساء المُستَخدَمات بأجر يحصلن على **إجازة أمومة مدفوعة الأجر**. وبلغت نسبة المُستَخدَمات بأجر في القطاع الخاص اللاتي يتقاضين أقل من 2,000 شيكل شهرياً، نحو 48% وتركزن في نشاط التعليم (يشمل الحضانات ورياض الأطفال والمدارس الخاصة) بنسبة 34%.

هذا وقد أدت جائحة كورونا إلى توقف معظم منشآت القطاع الخاص عن العمل. وبالرغم من توصل وزارة العمل الفلسطينية إلى اتفاق مع القطاع الخاص بدفع 50% من الراتب كحد أدنى للعمال خلال الإغلاق، والسماح للعاملات اللواتي لديهن أطفال تحت سن الـ10 سنوات بالعمل من المنزل، إلا أن أصحاب المنشآت الخاصة لم يلتزموا بالاتفاق، مما ألحق الضرر بالعاملات في هذا القطاع.

وتترأس النساء في فلسطين حوالي 11% من الأسر، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غـزة. وقد تبين أن **26%** من العاملات بأجر، المعيلات لأسرهن، لم **يحصلن على أجرهن الكامل**.

5. **المساعدات الاجتماعية:** صرفت وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع **صندوق وقفة عز**، مساعدات نقدية بقيمة 500 شيكل لنحو 18 ألف أسرة متضررة من الجائحة، وشملت هذه الدفعة ما نسبته **48%** فقط من الأسر التي ترأسها نساء.

أما في قطاع غزة، فقد جرى توزيع مساعدات نقدية على العمال المتضررين، وأخرى عينية عبر وزارة التنمية الاجتماعية، من دون تخصيص حصة للنساء المتضررات، مع العلم أن النساء العاملات بأجر في القطاع الخاص من أكثر الفئات تضرراً جراء جائحة كورونا، وبخاصة العاملات في قطاع التعليم (المدارس الخاصة ورياض الأطفال والحضانات).

ثانيا/ تمثيل النساء في مراكز صنع السياسات:

بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية، فإن النساء تتصدر الخطوط الأمامية في مواجهة هذه الجائحة، حيث **تمثل النساء نسبة 70%** من الطواقم الطبية المواجهة للجائحة في العالم، بينما تحتل نسبة **25% فقط في مراكز القيادة**.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد جاءت الجائحة لتعزز عملية إقصاء النساء عن المشاركة في صنع القرار وإدارة الأزمات، على الرغم من أن النساء يمثلن أكثر من نحو 49% من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لجهاز الإحصاء الفلسطيني، وحوالي 60% من القوى العاملة في قطاع الرعاية، و70% من القوى العاملة في القطاع الصحي، حيث تتواجد النساء ضمن الكوادر الطبية كطبيبات بنسبة 34.8% وكممرضات بنسبة 48% وكصيدلانيات بنسبة 60.2%.

ومن الشواهد البارزة على عملية إقصاء النساء، نسبة تمثيلهن في اللجان الرسمية لمواجهة جائحة كورونا، حيث:

- تم الإعلان عن تشكيل غرفة عمليات يومية، بتاريخ 15 تموز/يوليو 2020، في حين لم يتواجد فيها سوى امرأة واحدة في الضفة الغربية.
- تم تشكيل لجان طوارئ في المحافظات برئاسة المحافظ، ولم يتواجد في هذه اللجان سوى السيدة **ليلى غنام** باعتبارها محافظة مدينة رام الله، وبهذا مثلت النساء 6.25% من قوام اللجان.
- مُثِّلَتْ النساء بامرأة واحدة من أصل 30 في إدارة صندوق وقفة عز، الذي تشكَّل لمواجهة التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا، بنسبة 3% فقط.
- أما في قطاع غزة فقد تم الإعلان عن تشكيل لجنة حكومية متعددة القطاعات، وكانت هذه اللجنة **خالية من النساء**. كما تم تشكيل لجنة صحية وفريق استشاري لتقديم المشورة الفنية، ولم **تمثل أية امرأة فيها**.
- شكلت بعض الأحزاب السياسية لجان طوارئ، ولم يشارك فيها سوى نسبة تتراوح ما بين 10%- 15% من النساء.

وهنا حريٌّ بنا القول أن تغييب النساء عن مواقع صنع القرار خلال جائحة كورونا، وعدم إشراكهن في اللجان بشكل يعكس حجم تواجدهن وعملهن الميداني، يتعارض بصورة صريحة وقاطعة مع نصوص القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته، التي تؤكد على **المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس**، ويخالف التزامات دولة فلسطين بموجب انضمامها، بدون تحفظ، لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (**سيداو**). وإزاء ذلك، أعلنت وزيرة شؤون المرأة، د. آمال

حمد، عن تشكيل مبادرة تحت عنوان "لجان إسناد وتوجيه نسوية" مكونة من 3–5 عضوات، ويتمثل دورها في مساندة لجان الطوارئ المحلية، وتقديم الإرشاد والتوجيه للنساء وكبار السن وذوي الإعاقة.

ثالثا/ ارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء:

تتعرض النساء الفلسطينيات للعنف بجميع أشكاله، من دون أن تتخذ الحكومات المتعاقبة إجراءاتٍ فعالة للحد من انتشاره، أو إقرار قوانين جديدة من شأنها توفير الحماية للنساء، وضمان معاقبة مرتكبي العنف وجرائم قتل النساء، وذلك على الرغم من توفر حالة أقرب إلى الإجماع داخل المنظمات النسوية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية الوطنية، على ضرورة المسارعة في إقرار **قانون حماية الأسرة**، الذي خضع للعديد من المسودات لأكثر من 15 عاما، وتوفير ضمانات احترام القضاة وجهات تطبيق القانون لنصوص القوانين في معالجة قضايا العنف ضد النساء.

لقد أظهرت بيانات مسح العنف 2019، أن نحو 29% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج، تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل الزوج مرة على الأقل، وأن 61% منهن فضلن السكوت بشكل كامل، في حين 1% فقط توجهن لمقر الشرطة أو وحدة حماية الأسرة لتقديم شكوى والحصول على مساعدة.

ووصل عدد جرائم قتل النساء، في الضفة وغزة، إلى 28 جريمة عام 2014، و15 جريمة قتل في العام 2015، و23 في العام 2016، و29 في العام 2017، و24 في العام 2018، و23 عام 2019، أما عن عام 2020 فقد وصل عدد جرائم قتل النساء إلى 27 جريمة قتل حتى الآن، وقبل نهاية العام وتجديد الاحصائيات والنسب.

على أي حال؛ فقد أكدت عدة تقارير دولية أن جائحة كورونا أدت إلى ارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء خلال جائحة كورونا، وأبرزها تقرير **مجموعة العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي**، مما دفع المقررة الخاصة للعنف في الأمم المتحدة، **ديبرافكا سيمنوفيتش**، إلى مطالبة جميع المؤسسات النسوية في العالم بإعداد تقارير ترصد أثر جائحة كورونا على النساء، في المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي والسياسي والخدماتي، وفقاً للاحتياجات الجندرية للنساء.

وعلى المستوى الفلسطيني، فقد تم إعداد تقرير من قبل الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية "سيداو"، الذي يتشكل من 75 مؤسسة نسوية وحقوقية فلسطينية برئاسة **الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**، حيث غطى التقرير الفترة الزمنية من 5 أذار/مارس حتى منتصف حزيران/يونيو 2020، وأظهر التقرير ارتفاع معدلات العنف عن المعدلات المعتادة، بسبب الآثار السلبية لتدابير الحجر، والتوتر والعنف الناتج عنه، إضافة إلى الأثر السلبي لإغلاق مراكز الإيواء والحماية في قطاع غزة، وفرض قيود على دخول النساء لهذه المراكز في الضفة الغربية، وتقلص مساحة التدخلات المباشرة مع النساء المعنَّفات، نتيجة للانتقال للعمل من المنزل والاعتماد على خطوط الأمان المساندة، والتي أصبحت مراقبة من قبل الزوج والأطراف المسيطرة في العائلة، مما ساهم في تقليص فرص وصول النساء المُعنَّفات لوسائل الحماية المتوفرة. كما أدى إغلاق المحاكم، خلال الأشهر الأولى، إلى صعوبات إضافية لفرص وصول المُعنَّفات للعدالة، في مقابل إفلات المعتدي من العقاب.

كما أكد التقرير الربعي لوزارة التنمية الاجتماعية، في شهر حزيران/يونيو 2020، ارتفاع معدلات العنف ضد النساء، خاصة خلال شهر أذار/مارس، حيث ارتفع عدد الحالات بنسبة 37.5% مقارنة بنسبة 16.6%، وتبين أن 54% من النساء المُعنَّفات تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف، بينما تعرضت 46% لشكلٍ واحدٍ من أشكال العنف. وأشار التقرير إلى أن نسبة النساء اللواتي تم تحويلهن إلى مراكز حماية المرأة بلغت 22%، وسجَّلت الوزارة 20 محاولة انتحار وحالتي وفاة، بسبب التعرض للعنف. وظهر بأن ربات البيوت والمتزوجات هن الأكثر تعرضاً للعنف بنسبة بلغت حوالي 73%.

وذكر تقرير **مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي** للمرأة، أن عدد الاستشارات حول العنف ضد النساء ارتفع بنسبة 69% خلال شهر نيسان/أبريل مقارنة بشهر أذار/مارس من العام 2020، وأن معظم الاتصالات جاءت من قطاع غزة.

وقد تضاعفت نسبة الإبلاغ عن العنف **خمس مرات** مقارنة بنفس الفترة السابقة من العام 2019، حيث تلقت جمعية المرأة العاملة 10,417 استشارة عن بعد، وهذا رقم أكبر بكثير من عدد الاستشارات المتعلقة بالعنف مقارنة بنفس الفترة من العام 2019.

وبحسب استطلاع أجراه مركز "**أوراد**"، من المتوقع ازدياد نسبة العنف المجتمعي بمعدل 40%، والعنف الأسري بمعدل 35%، مع مراعاة أن هذه النسب مرتبطة بإفصاح النساء عن العنف المُمَارس بحقِّهن، علماً بأن نسبة كبيرة من النساء تفضل السكوت وعدم التبليغ عن العنف المُمَارس بحقهن، لأسباب تتعلق بالتقاليد والثقافة السائدة والخوف من ردة الفعل.

ووفقاً لتحليل أجرته الأمم المتحدة، في مايو 2020؛ من المتوقع أن يؤثر الوباء بشكل غير مناسب على النساء ويزيد من المخاطر الموجودة مسبقاً ويوسع من **مساحة عدم المساواة** وهذا ينبئ بمزيد من العنف مستقبلاً بحق النساء.

استخلاصات عامة:

1. يشير ما سبق إلى أن النساء الفئة الأكثر تضرراً جراء تفشي جائحة كورونا، التي ساهمت في اتساع حدة التمييز وعدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ضد النساء.
2. الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عززت من **الأدوار النمطية** للنساء، حيث تضمن التعميم الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2020/5/9، حول عودة دوام الموظفات والموظفين، إعفاء الموظفات المتزوجات الأمهات من الدوام ارتباطاً بحجم المسؤوليات الاجتماعية والأسرية الملقاة على عاتقهن. فهذا الإجراء يعزز النظرة الاجتماعية النمطية التي تحصر دور النساء في مجال الأمومة وخدمات الرعاية الاجتماعية الغير مدفوعة الأجر، بما يتعارض مع الشعارات التي تطرحها الحكومة حول المساواة وتضييق الفجوات بين النوع الاجتماعي.
3. تواصلت عملية إقصاء النساء عن مواقع صنع السياسات وتنفيذها، خلال جائحة كورونا، وانعكس هذا الأمر على مشاركتهن في لجان الطوارئ التي تشكلت على المستويين الوطني والمحلي، وكذلك على نوع الخدمات المقدمة بتجاهل تام للاحتياجات الخاصة بالنساء، بسبب **غياب المنظور الجندري** الذي يؤكد على المساواة ويراعي الاحتياجات الخاصة بالنساء.

4. أدى تفشي جائحة كورونا إلى تفاقم **انعدام المساواة** بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تراجعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، وبرزت **فجوة كبيرة** في معدلات **الفقر والبطالة** بين النساء والذكور، **وتقلصت فرص وصول النساء لوسائل الحماية الاجتماعية.**
5. من الأسباب المباشرة لارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي، الضغوط الناجمة عن الإغلاق وتراجع الدخل نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وبقاء النساء المُعنَّفات لفترات طويلة مع ممارسي العنف في المنزل، إضافة إلى الأسباب التي لها صلة بإغلاق المحاكم لعدة أشهر، وطول مدة الإجراءات القضائية، **وتقلص مساحة** التدخلات المباشرة من قبل المنظمات النسوية والحقوقية، الأمر الذي أثر على قدرة وصول النساء للعدالة، وساهم في إفلات المعتدين من العقاب.
6. أدت جائحة كورونا إلى زيادة أعباء الرعاية المنزلية **الغير مدفوعة الأجر** للنساء والفتيات، نتيجة لإجراءات الطوارئ، وإغلاق المنشآت والمدارس والجامعات. وقد رجحت دراسة لمركز "أوراد" زيادة الأعباء المنزلية الملقاة على كاهل النساء بنسبة 68%، في مقابل نسبة 44% للرجال.

التوصيات:

1. مواصلة حملات الضغط من أجل مشاركة أوسع للنساء في مراكز القرار، وتطبيق قرار المجلس الوطني، في دورته 27 لعام 2015، والقاضي بتمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30% في المؤسسات السياسية الرسمية لمنظمة التحرير ودولة فلسطين.
2. تنظيم حملات ضغط لمراجعة منظومة القوانين الفلسطينية لجهة توحيدها، وتغيير النصوص التي تكرس التمييز ضد المرأة، بحيث تصبح منسجمةً مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني الذي يؤكد على المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، ومتوائمة مع موجبات انضمام دولة فلسطين لاتفاقية "سيداو". وفي هذا الإطار تبرز **أولوية إقرار قانون الأسرة**، بحيث يكون مرجعاً لعملية المراجعة للقوانين الأخرى، إلى جانب القانون الأساسي.
3. بلورة خطة طوارئ وطنية للاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ، من منظور النوع الاجتماعي، وبما يتيح مشاركة متساوية للنساء في صناعة وتنفيذ السياسات، ويراعي الحاجات الخاصة للنساء، ويوفر ضمانات الحماية القانونية لحقوقهن المكفولة بموجب القانون الأساسي والاتفاقات الدولية.
4. إدراج **النساء المعيلات لأسرهن والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي**، ضمن الخطط الاقتصادية والاجتماعية الطارئة، وتوفير **الدعم للمشاريع والأعمال الريادية النسوية** التي تضررت جراء جائحة كورونا.
5. اتخاذ إجراءات تمنع استغلال النساء في سوق العمل، وتضمن حصولهن على الحقوق القانونية بموجب القوانين الفلسطينية واتفاقية العمل الدولية.
6. إطلاق حملات توعية من قبل الجهات الرسمية حول تأثير كورونا على المجتمع الفلسطيني، بحيث يتم إبراز التأثيرات الخاصة بالنساء، ومواجهة مظاهر التنمر والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

المراجع:

1. ريما نزال، المرأة الفلسطينية بعد الكورونا، نظرة مستقبلية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، أيلول/سبتمبر 2020.
2. أثر جائحة كورونا على النساء، جمعية اتحاد لجان المرأة الفلسطينية– فلسطين، أكتوبر 2020.
3. كيف تؤثر مقاييس كفيد– 19 على النساء والفتيات والرجال والفتيان بشكل مختلف، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2020/5/4.https://bit.ly/2WOc9fn
4. جائحة كورونا والحاجة إلى تطوير قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2020/10/14.https://bit.ly/2KETekH
5. العنف ضد النساء والفتيات في فترة كوفيد–19، تقرير مقدم إلى المقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأم المتحدة، الائتلاف النسي والأهلي لتطيق اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، 2020/6/30.
6. عبير البرغوثي، المتزوجات وربا البوت الأكثر عرضة للعنف.. وأرقام القدس خادعة، صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2020/5/14.
7. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، تشرين ثاني/نوفمبر 2019.. https://bit.ly/356u3hd
8. التمييز والعنف ضد النساء...تربة القتل الخصبة، تقرير تحليلي حول حالات قتل النساء التي رصدها ووثقها المركز خلال الأعوام 2016– 2018، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019. http://bit.ly/3ruaklN
9. هبة الزيان: أزمة كورونا زادت من العنف الأسري ضد النساء والفتيات في فلسطين، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/7/3. http://bit.ly/3j854yl
10. د. عوض: تستعرض الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للعمال 2020/5/1، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/4/30. https://bit.ly/3jRNvUN
11. الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (أذار– أيار)، 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/10/4. https://bit.ly/34KcLWS
12. نتائج مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني، أثر جائحة كورونا على سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان – حزيران، 2020.https://bit.ly/3nSnasq
13. د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/03/08. https://bit.ly/3lEOacO
14. بالأرقام.. تأثير كورونا على معدلات الفقر بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال؟، وكالة أخبار المرأة (WOMAN)، الدخول بتاريخ: 2020/12/14.http://bit.ly/37QsTc9